الاسرائيلية الفورية لهذه الضربة .. « ان الجنرال أمين يريد بمواقفه هذه تغطية الاتفاقات والمساعدات التي عقدها مؤخرا مع ليبيا ومصر » .

ولكن ... هل كان انهاء الوجود الاسرائيلي من اوغنده مفاجأة لجميع الاسرائيليين ؟ وهل هو فعلا كما فسرت الصحف عشية الحوادث محاولة لتغطية معونات اخرى ؟ قبل ستة اشهر من الازمة الاسرائيلية في اوغنده كتب مبعوث صحيفة (هآرتس) رسالة من افريقيا تحدث فيها عن اوضاع الخبراء الاسرائيليين واوضاع الشركات .. ولقد كتب حول اوغندا ما يلي : « تثقل النفقات العسكرية موازنة الدولة ، ويعرب بعض المسؤولين الغربيين عن خوفهم من وقوع ازمة اقتصادية خطيرة خلال الاشهر القريبة ، ويدعي هؤلاء — ومعهم بعض الاوغنديين — ان اسرائيل ، التي يساعد مستشاروها على تقوية الجيش هي المسؤولة الاساسية عن العجز الهائل بموازنة الدولة ... في السنة المالية الجارية ، تضاعفت نفقات بنود الامن ، وبلغت ٢٠ ٪ من الموازنة العامة ... ، ويذكر البعض ان شخصيات من اوغنده توجهت بصورة غير رسمية الى اسرائيل طالبة التأثير على الحكومة الاوغندية لتخفيض النفقات العسكرية ، ويقول المطلعون انه سيكون لاوغندا جيش ممتاز ، ولكن الانفاق عليه خصوصا مع انعدام التوسع بالنشاط الاقتصادي سيضعف الدولة ، لان المزيد من الطائرات يعني مدارس ومستشفيات اقل . والانطباع لدى المواطنين ان اسرائيل تزج اوغندا في انفاق هائل ، ربما بسبب مصالحها الاستراتيجية وربما في سبيل الربح المادي . واذا ما تعرضت اوغندا الى ازمة اقتصادية شديدة فان العديدين سوف يلومون اسرائيل ...»(٤٦)

اذن كان هناك اختيار اسرائيلي في اوغنده بين التركيز على مصالحها الاقتصادية ، او التركيز على مصالحها السياسية بالتنازل عن جزء من ارباحها في سبيل مصلحة البلد في مقابل استمرارها في اوغنده . وهو ما استطاعت اسرائيل في العديد من الدول الافريقية حسمه بشكل متوازن . ولكن في اوغنده كان التركيز الاسرائيلي على المصلحة الخاصة للشركات وللحكومة على حساب البلد المعني وقدرته على الاستمرار . ان هذا الاختيار الاسرائيلي كان عاملا اساسيا في دفع البلاد الى طريق ازمة اقتصادية خانقة وبالتالي دفعها الى التخلص من هذا الوجود الاسرائيلي ، والبحث عن مساعدات في جهات اخرى اكثر مراعاة لمصالح اقتصادها ، واكثر ايجابية من اجل دفع هذا الاقتصاد الى الامام .

من هذه الزاوية يمكن لنا ان نفهم المطالبة الاسرائيلية (بعد خروجهم من اوغندا) للاستفادة من هذا الدرس وذلك بأن تقدم اسرائيل الى افريقيا مساعدات تعجز الاخيرة على الحصول عليها من اي مكان آخر . « ادركنا من كل هذا ، اننا اذا كنا سنفعل ما يستطيع الآخرون القيام به ، سيكون من السهل استبدالنا مع ان احتمالاتنا للنجاح كثيرة جدا في المجالات ذات الخاصية الاسرائيلية (الناحال) . لانه يصعب على اي بلد ان يرسل مزيج مكون من ضابط وفلاح مثل رجل الناحال »(٤٧) .

لقد كان من الواضح ان المتضرر الاكبر من الازمة هذه ماديا كانت الشركات الاسرائيلية. ولكن الحكومة بالطبع لم تترك هذه الشركات وحيدة في الميدان . فلا يوجد للحكومة الاسرائيلية مطالب على اوغندا الا ما يمكن ان تطلبه مقابل عمليات التدريب هناك ، اما الشركات فقد بلغت مطالبها حسب آخر تقدير ٢٠ مليون دولار كما جاء على لسان وزير الخارجية . ومع ذلك فان الحكومة الاسرائيلية في النهاية ، هي التي ستتحمل مجمل هذه الخسائر ، اذ ان ممتلكات الشركات هذه مؤمن عليها من قبل التأمين الحكومي ضد اخطار الحرب . تقول «دافار» بهذا الصدد .. «على الحكومة الاسرائيلية ان تقف على رأس هذه المعركة ، سواء من اجل حماية اموالها او اموال الشركات التي